واقع التربية وحتمية تفعيل خدمات التوجيه التربوي المهني

ملخص

إن العامل المحدد للاختلاف في الأداء بين الجماعات وحتى المجتمعات في عصرنا يتمثل في طبيعة الموارد البشرية. ومن خلال مقاربة التسيير والتنمية فقد برز ما للتربية المستمرة من أهمية باعتبارها استثمار في الإنسان. وهذا المقال يحاول التأكيد على وجوب الاهتمام بالفرد في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يكون فيها سواء كانت رسمية أو غير رسمية وذلك لأجل ضمان تحقيق التنمية الشاملة التي تعتبر الصحة النفسية عمادها. ولا يكون ذلك إلا بتفعيل خدمات الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي المهني التي صارت حقيقة أدوارا متعاظمة للمختص النفساني في هذا العصر.

د. بوياية محمد الطاهر
قسم علم النفس
جامعة عنابة
الجزائر

Résumé

Le facteur le plus déterminant actuellement à l'origine des différences de performances entre les groupes voire entre les sociétés se traduit dans la nature des ressources humaines. Ainsi, à partir de l'approche basée sur la gestion et le développement, apparaît l'importance de l'éducation permanente comme moyen d'investissement dans ces ressources humaines.

Cet article vise à montrer l'importance à accorder à l'individu au sein des différentes institutions de socialisation qu'elles soient formelles ou informelles afin d'aboutir au développement global qui considère sa santé mentale comme essentielle. Ce qui ne peut se réaliser que par l'activation et la promotion du counselling et de la guidance scolaire et professionnelle, autant qu'outils essentiels pour le psychologue praticien de nos jours.

مقدمـة

لقد سادت طويلا النظرة التقليدية للتربية في المجتمعات القديمة وخاصة في المجتمعات الساعية للمحافظة على استقرار البنى الاجتماعية وذلك في أي زمان، أي عندما يكون الهدف ضمان ديمومة النظام الاجتماعي القائم أو المفضل الذي يكرس صبغة التمييز واللامساواة بين الأفراد داخل مجتمع ما، غير أن تنامي قيم الحرية والعدالة والمساواة أفضت إلى ترسيخ حالة التساوي في الحقوق ومنها حق التربية والتعليم لذلك صار من البديهي في أيامنا اعتبارهما حقا وحاجة على مستوى الأفراد من جهة، وضرورة على مستوى المجتمع من جهة أخرى.

إن بروز المفاهيم الحديثة في ميدان التربية جعلت حيزها يتزايد اتساعا في الواقع سواء على مستوى المؤسسات كمصادر للتنشئة أو على مستوى الفرد وكل الفرد بمختلف خصائصه

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2008.

وسماته، قدراته وميولا ته، حيث لم تعد التربية مرتبطة بمرحلة التمدرس فحسب بل اتسعت لتشمل كل الحياة، و بات حتميا الحديث عن منظومة تربوية متكاملة في مكوناتها المختلفة (المدرسة، الأسرة...الخ) ومتناسقة في وظائفها، ذلك أن الغاية من التربية في عصرنا هي تحقيق التنمية وفق أبعادها المختلفة: الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية...الخ.وكل ذلك يتم وجوبا وفق النظر للإنسان كرأس مال ضمن عملية تسيير وتنمية الموارد البشرية بحسب المقاربة الدينامية.

1- التربية والتنمية الشاملة:

إذا كانت المجتمعات الأرستقراطية و الإقطاعية قديما قد كيفت نظمها التربوية لتستجيب للرؤية السائدة عن الإنسان المعفي من العمل اليدوي، فإن الحال غير ذلك تماما في عصرنا الحالي حيث صار التوجه الحديث يفرض ضرورة الدمج بين التعليم (المدرسة) والإعداد المهني (عالم الشغل) و ذلك استجابة لما دعت له منظمة اليونسكو UNESCO [1] سنة 1976 في اجتماعاتها حول منهجية البرامج المدرسية إذ اعتبرت حينها أن الأهداف العامة لسياسات التربية لا يمكن أن تكون منفصلة عن باقي الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للمجتمع على المستوى الكلي.غير أنه في عصرنا ومع تزايد الاهتمام بقيمة الإنسان وبفعالية أدواره فقد فرض فرضا أخذ نفس الأهداف في الحسبان على الصعيد الفردي .

أ- التربية والتنمية الاقتصادية:

انطلاقا من اعتبار التربية جسرا محققا للتنمية فانه من الضروري الربط ما بين مفاهيم التربية والتعليم والعمل كونها كلها كثلاثية تعد عوامل ومتغيرات تشكل أجزاء متكاملة ومتداخلة واقعيا. إن مستوى النمو الذي بلغته الدول المتقدمة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية جعلها ترسخ إيمانها أكثر بأن التربية استثمار يذر أرباحا كبيرة على المديات المتوسطة والبعيدة، ومن ثمة فهي سبيلها الأول للحفاظ على مكانتها العلمية والتقنية في ظل الأوضاع العالمية المعاصرة الموسومة بالتغيرات المتسارعة، وبالمقابل نجد دولا أقل تقدما في أوربا الشرقية (ضمن ما كان يعرف بالكتلة الشيوعية سابقا) قد نسقت جهودها وخصصت موارد مالية ضخمة لتطوير قطاعات التربية والتكوين بهدف خلق شروط النهضة الاقتصادية فعمدت إلى القيام بإصلاح جذري لتعليمها العالي والثانوي المتخصص لتلبية حاجاتها الجديدة و المتزايدة لتحقيق النمو الاقتصادي؛ في حين أبقت الدول النامية أو ما يعرف بدول العالم الثالث على تخلفها من خلال إدامة دورانها في حلقة مفرغة تكرس حقيقة الجدلية القائمة بين الأمية والتنمية وهذا ما أكده المؤتمر العالمي لوزراء التربية المنعقد بإيران في سبعينيات القرن الماضي (ق20م) [2]، و للأسف الشديد فهي لم تخرج بعد من هذه الحلقة التي ما فتئت تزداد اتساعا و إن كان الاختلاف واضحا في ذلك بين هذه البلدان بحسب الرؤية الإستراتيجية لنظام كل دولة من الدول من جهة، ودرجة ومستوى تسارع التقدم التقني والمعرفي للإنسانية الذي تمثله في هذه المرحلة الدول الغربية من جهة أخرى حتى وإن كان السعي قد بدأ ولو متأخرا بإدخال إصلاحات عديدة ومتكررة على أنظمة التربية و التكوين والتعليم

العالي ولعل أخرها محاولات تعميم اعتماد نظام – ليسانس، ماستر، دكتوراه – رغم ما شابه ويشوبه من قصور في الرؤيا وضعف في التجسيد الميداني من خلال الإجراءات والتدابير والممارسات .

إن تباين الاهتمام بأنظمة التعليم التقني والتكوين المهني مقارنة بالتعليم العام الذي كثيرا ما يرتبط بالأهمية الاجتماعية واضح بين أوساط فئات المجتمعات المتخلفة. ذلك أنه في الغالب ما ينظر للتعليم العام على أنه الموصل إلى المراتب العليا والمراكز الاجتماعية الهامة والمرموقة ضمن البناء الاجتماعي، ومن ثمة فإن طغيان و شيوع هذه الصورة بين الأفراد والجماعات في هذه المجتمعات سيفضي حتما إلى بروز عواقب وخيمة على الصعيد الاقتصادي للمجتمع من جهة، والنفسي الاجتماعي وحتى الاقتصادي للأفراد من جهة أخرىو نذكر من بينها:

- إدامة التبعية الاقتصادية للخارج، حيث ظلت هذه الدول مجرد مستودع للموارد الأولية و سوقا استهلاكية لا غير مع إمكانية استباحة استغلال مواردها البشرية حين الحاجة إليها من قبل الأجنبيين ممثلين في الشركات متعددة الجنسيات عند استثمارها في الأسواق الداخلية لهذه البلدان. كما يمتد هذا الاستغلال أيضا خارجيا من خلال سياسات الهجرة المبرمجة و المنظمة من دول الجنوب المتخلفة إلى دول الشمال المتقدم والاستغلالي كما هو واضح كونه يستغل مخرجات استثمار منظومات التكوين والتعليم للدول النامية التي لا تدرك فعليا وواقعيا الأهمية الحقيقية لمردود استثمارها فهي لا تسعى لتوفير المناخ الملائم. ما يجعل من ثمة مواردها البشرية المؤهلة لا محالة عرضة وبشكل سهل للاستقطاب بأبسط الأساليب والآليات.
- استخدام خريجي مؤسسات التكوين خاصة الجامعي منها دون مستوى كفاءتهم الحقيقية: ذلك أن عدم توفر مناصب العمل المكافئة لمؤهلاتهم و مستوى تكوينهم (الذي من المفترض أن يكون ذو جودة عالية) يضطرهم إلى قبول العمل في مناصب أدنى، الأمر الذي سيفضي إلى اللافعالية الاجتماعية، بمعنى احتمالية حدوث اختلال في العلاقات المهنية البينية للمكونة البشرية داخل المؤسسات من جهة، و خلق حالة نفسية موسومة بالانسحابية واللادافعية في الأداء الدراسي لدى الناشئة من جهة أخرى.

إنه بالإضافة إلى العوامل السابقة يلاحظ إصرار القائمين على وضع السياسات التربوية سعيهم لإبقاء سياسة الاقتباس التربوي الذي قد يصل أحيانا إلى حد النقل التام للمؤسسات (نظمها، محتوياتها و حتى أحيانا كثيرة اللغة التعليمية و التكوينية...الخ) من موطنها الأصلي إلى مجتمعاتنا دون مراعاة خصوصية البيئة بمفهومها الواسع رغم وجود التباينات الثقافية الواضحة.

ب-التربية والتنمية الاجتماعية والثقافية:

انطلاقا من العلاقة الوطيدة بين مفهومي التربية والتنمية ضمن ما عرف بالعلاقة الجدلية، وحتى تكون التربية حقيقة في خدمة التنمية وجب أن تدرج ضمن مهمة الجميع و يتأثر بها الجميع، ذلك أن التغيير في النظام التربوي يؤدي إلى تحويرات على

المستوى الاجتماعي. وعليه فإن كل إصلاح تربوي لن يصبح حقيقة بيداغوجية واجتماعية ما لم يتوصل إلى تحوير الممارسات التربوية لدى الأساتذة، التلاميذ الأولياء ...الخ.

إن اللجوء لتحديث البرامج غالبا ما ينبع في الواقع عن إحساس بإحباط في أوساط المجتمع والمسؤولين المعنيين كون أفراد المجتمع لا يتلقون تربية تستجيب لتطلعاتهم نحو الرقي و التقدم على الصعيد الشخصي و الاجتماعي من جهة، والقائمون على التربية بدورهم لا يستطيعون توفيرها لهم وفق تطلعاتهم واحتياجاتهم من جهة أخرى. وهذه الوضعية تعود أساسا للطبيعة الديناميكية للمحتويات الذهنية التي لا يمكن أن تبقى ثابتة في وضع ستاتيكي. بل لا بد وأن تتماشى مع التغيرات المستمرة والمتسارعة الموسوم بها هذا العصر، فهي متحركة إن لم تكن في الحقيقة هي المحركة. و حتى تكون التربية كذلك، أي أن يبلغ الإصلاح المبتغى منه وجب وضع وتنفيذ إستراتيجية خاصة يشارك في بنائها: الساسة، الإداريون، الباحثون ومسؤولو القطاعات المستفيدة الأخرى...الخ ،على أن تكون غايتها ترجمة الأهداف العامة للمجتمع إلى أهداف تربوية-عامة و إجرائية- ، ومن ثمة إلى محتويات متخصصة تفي بغرض تحقيق الأهداف المجتمعية وحتى الفردية في آن معا. ولأجل تحقيق هذه الرؤية وجب التركيز على أساليب الإرشاد والتوجيه.

2- التربية و التوجيه:

لقد أصبحت تعنى التربية بالإعداد للحياة و فق احتمالات تغيرها بأقل التكاليف وفي أقصر المدد الزمنية مع تحقيقها لجملة من الأهداف النفسية والاجتماعية. كما أضحى الاهتمام مرتكزا في التربية الحديثة حول حاضر الفرد في ضوء ماضيه من أجل التخطيط لمستقبله وفق نظرة كلية متكاملة، وهذا ما يتفق مع ما ذهب إليه هولدن Holden 1971 [3] حينما اعتبر أن من حق الفرد تعلم ما يناسب قدراته ويستجيب لميولاته...الخ . وفي إطار هذه المقاربة ووفقها يأخذ التوجيه كعملية مكانته المحورية في سبيل بلوغ هذه الغايات.

إنه وعلى الرغم من تعدد تعاريف التوجيه فهي تصب في نفس المضمون وذلك على اختلاف مجالات استخدامه (التوجيه). فإذا كان بارسونزParsons قصره على النواحي المهنية، فإن مايرز Mayers أكد على أنه عملية أكثر اتساعا للحد الذي جعل بريوار Brewer يعتبره مشتملا على كل عمليات التربية الفردية التي لا تختلف عن التربية العامة السائدة في الوسط الاجتماعي على اعتبار أنهما متطابقان خاصة حسب وجهة نظر تيار التربية كتوجيه.إن مثل هذا الطرح جعل فوقان Vaughan [4] سنة 1975 ينادي بعدم إمكانية التفكير في التربية والتعليم دون التوجيه والإرشاد. وفي نفس سياق تطور دلالة مفهوم التوجيه أصبح ينطوي كذلك على مفهوم تخمين البنية الاجتماعية وتوفير سبل تكييف الفرد مع هذه البنية المفترضة [5].

وعلى العموم يمكن اعتبار التوجيه خدمة تقدم من خلاله مساعدة للفرد على اختيار نوع الدراسة أو المهنة الملائمين له، والتكيف لهما. ما يعني التغلب على الصعوبات التي قد تعترضه أثناء الممارسة ، ولذلك يجب أن تكون بنية العمل الدليل

في سبيل تحقيق التوجيه[6] السليم، رغم كونها متغيرة وبشكل متسارع أحيانا ما يجعل التحدي مرفوعا لتحديد هذه البنية المستقبلية انطلاقا مما نحصل عليه من منبئات ذات مصداقية.

لقد عرف مفهوم التوجيه في آخر مراحل تطوره العودة إلى الاهتمام بالذات ودورها في إحداث عمليات التكيف وذلك خاصة بفضل ما توصل إليه سوبر Super من نتائج جراء أبحاثه التطبيقية في مجال التوجيه المهني، ومن ثمة أخذ البعد النفسي موقعا وأهمية عظمى وصار بالتالي التوجيه متميزا في كونه عملية سيكولوجية وذلك من خلال التركيز على ما يلي[7]:

- تنمية صورة متكاملة عن الذات تكون خالية من أشكال الصراع نظرا لكونها تتلاءم والإمكانيات المختلفة للفرد من حيث استعداداته، دوافعه، ميوله، قيمه...الخ.
- تنمية مستوى تقبل الأدوار الموكلة للفرد ما يعني الوصول إلى تحقيق تطابق الأدوار والإمكانيات.
- الاختبار الواقعي لصورة الذات من خلال القيام بالأدوار فعليا من خلال مختلف التقنيات المعروفة في مجالات دينامية الجماعة.
- تحقيق الذات بمعنى تجسيد صورته عن نفسه واقعيا.

إن سيرورة العملية السيكولوجية للتوجيه و فق ما سبقت الإشارة له تؤدى إلى بلوغ التوافق العام على الصعيد الشخصي من جهة والاندماج والفعالية على الصعيد الاجتماعي من جهة أخرى، وتلعب المؤسسات الاجتماعية للتربية دورا محوريا في ضمان تحقيق ذلك من خلال عملية التنشئة. ولعل أول وأهم مؤسسة تسهر على ذلك هي الأسرة.

أ- الأسرة و تشكيل مفهوم الذات :

تصب الأدوار التي تقوم بها الأسرة العادية والسوية بشكل فطري وطبيعي غالبا في منحى بلوغ استكمال بناء شخصية أبنائها في سياق نموهم السليم. ذن فإن هدف النمو الطبيعي للشخصية هو تكوين راشد قادر على الدخول في علاقة اجتماعية متكيفة مع المحيط تحقق له إحساسا بالرضا والأمن ...الخ،غير أن سعي الأولياء لنقل صورة محددة بعينها وفي الغالب ما تكون المرغوبة لديهم (وإن لم تستجب لحقائق واقع أبنائهم) عن الراشد الذي سيكون عليه أبناؤهم مستقبلا، يجعل الكثير منهم يدفع بأولاده للمدارس بغية إيجاد مكانة لهم في المستقبل وفق رؤيتهم الحالية، وتحقيقا لرغباتهم الذاتية وإسقاطا لميولاتهم وتفضيلاتهم ، فاتجاهاتهم السلبية نحو بعض المهن مثلا تجعلهم يشوهون صورتها المنقولة للطفل ما يؤثر على هذا الأخير خاصة حينما يكون في مرحلة يبحث فيها عن نموذج الراشد الذي سيكون عليه مستقبلا وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة توضيح هامش الخطأ الذي قد يقع فيه الأفراد وتقع فيه الأسر وحتى معدو البرامج والمخططات التسييرية التنبؤية للموارد البشرية استنادا لمعطيات مرغوبا فيها وليست الواقعية ولو من منظور المقاربة التنبؤية.

إن ازدياد اجتماعية الطفل التدريجية خلال مراحل نموه تبرز على مستوى قدراته،

مهاراته وميوله...الخ ولذلك فازدياد الرسائل المنقولة له من عناصر في المحيط عن هذا الأخير أو عنه تجعله يطور صورته عن ذاته المستقبلية التي غالبا ما ترتبط بالجانب المهني ولذلك قد يجوز الحديث عن مفهوم ذات مهني . إن مثل هذه الوضعية تفرض علينا ضرورة إنماء وتفعيل أدوار الأسرة في مجال الاستماع والمساعدة و التوجيه خاصة حينما تتعارض صورة الأولياء مع صورة الطفل . ولن يتحقق ذلك إلا باعتماد أسلوب المناقشة والحوار المبني على دراية ومعرفة معمقة بالمحيط من جهة، وبخصائص الطفل من حيث قدراته وميوله...الخ من جهة أخرى. ذلك أن لكل من النضج و التعلم تأثير في نمو الانفعالات [8]، الأمر الذي يستوجب اللجوء إلى أطراف أخرى كالنفسانيين خاصة لطلب الاستشارة والمعلومات العلمية بغرض الوصول إلى الاختيارات المهنية المحققة للتوازن مع المحيط ومع الذات (التوافق النفسي).

ب- المدرسة وبناء مفهوم الذات:

يعد نقل المدرسة إلى الوسط المهني أو العكس ضرورة حتمية إذا ما أريد حقيقة خلق كفاءات تفيد في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية لاحقا، ومن ثمة فعلى المدرسة أن توفر المحتويات التي تكسب الأفراد معرفة واسعة عن واقعهم من جهة وتعدهم للمستقبل من جهة أخرى وهذا ما أكده المجلس الأوربي[9] بستراسبورغ Strasbourg بفرنسا سنة 1971 من خلال إبرازه لفوائد هذه التربية، أي التربية كتوجيه والتي تسمح بالاكتشاف التدريجي للفرد لآفاقه المهنية ما يجعله يكيف بصورة مستمرة دراساته على ذلك النحو.

أما حينما تؤخر البرامج المدرسية موعد اتخاذ القرار باختيار مهنة ما وهذا هو الحال في كثير من البلدان المتخلفة فعلى المدرسة حينها توفير الأدوات والآليات والإجراءات التي تسمح بأخذ قرار عن دراية ومعرفة تامة لاحقا ويكون ذلك من خلال بعض النشاطات والمواقف التعليمية، أو بفضل ما تقدمه بعض الأطراف من أداءات فعالة ضمن اختصاصات مهامها خاصة تلك ذات الصلة بالجوانب الإنسانية كالمختصين النفسانيين والمرشدين والموجهين...الخ. علما وأن أداء هؤلاء في واقع الممارسة وحسب مقتضيات فعالية الأداء قد يفرض عليهم في تدخلهم امتداد إلى مستويات أوسع كالأسرة...الخ. إذن فعلي المدرسة لعب دورها التوجيهي الكافل لتحقيق التوازن بين اهتمامات وإمكانيات التلاميذ من جهة أولى ومتطلبات المجتمع من جهة ثانية. ولا يتأتى لها ذلك إلا إذا توفرت على مدعمات التنبؤ بالعالم الذي سيعيش فيه المتعلمون (خاصة ميدان العمل) من جهة، وأن تكون الشُعَبُ والتخصصات التي توفرها ذات قيمة تربوية حقيقية في ذاتها وتؤدي إلى نهايات ذات استحقاق ومكانة في المجتمع مستقبلا من جهة أخرى. فمؤسسات التعليم الثانوي مثلا مدعوة للتحضير للحياة العملية النشطة والتحضير للتعليم العالي في آن معا، على أن لا تكون المحتويات مفصولة ومبتورة بين مرحلة وأخرى وهذا ما تعاني منه أغلب مؤسساتنا التكوينية والتعليمية في بلدان العالم الثالث ومنها الجزائر للأسف.

إن تحقيق منظومة تربوية وفق هذه النظرة يستدعي تطوير تكوين المعلمين

ووضعهم في اتصال دائم بعالم الشغل، مع تحضيرهم لمساعدة المتعلمين للقيام بالنشاط المهني، كما يجب أن يتناهى إلى إدراكهم أهمية وحتمية التنسيق مع هيآت جديدة من الموارد البشرية داخل المؤسسات التربوية كالنفسانيين والمرشدين والمهنيين ومستشاري التوجيه.فالتربية والتعليم من منظور المقاربات الحديثة لا يتم إلا من خلال التكامل الوظيفي بين مختلف المتعاملين التربويين.

دور مستشاري التوجيه والإرشاد النفسي:

يحتاج العالم الذي يرتسم أمام أعيننا في القرن الواحد والعشرين لقدرات ومواهب متزايدة يجب استثمارها بشكل فعال، الأمر الذي يستدعي جهدا ضخما على مستوى التربية والتعليم وجهدا أكبرًا في حسن التوجيه، خاصة وأن القدرات الإنسانية خامات نفيسة لا يجوز تبذيرها أو تبديدها ؛ إنه تحدي القرن المرفوع أمام المجتمعات والمختصين ضمن بعد اقتصاديات التربية الذي يفرض التعامل العقلاني مع الطاقات من حيث تنظيم الكشف عنها وحسن استخدامها، أي استثمارها على مستوى الأمة ما يستوجب بالتالي تحضير مسارات حراكها وكيفيات حدوثه على أن يتم ذلك بطريقة علمية منظمة ضمن رؤية استشرافية تنطلق من قاعدة بيانات واقعية وواضحة عن البيئة الاجتماعية، المهنية ...الخ وعن الفرد من النواحي النفسية، المعرفية...الخ وهذا ما بفرض تدخل المرشدين والموجهين النفسانيين والتربويين. لقد حدد مكتب المجلس الحكومي لجمعية مرشدي المدارس الأمريكية منذ سنة 1976مسؤوليات مستشاري التوجيه أمام عملائهم خاصة من المتمدرسين والطلبة كما يلي:

- مساعدتهم على تحقيق النمو النفسي والاجتماعي والدراسي والمهني بشكل سوي.
- مساعدتهم على تقييم ذواتهم تقييما موضوعيا وفهمها لبلوغ المقدرة على توجيهها ما يجعلهم قادرين على اتخاذ القرار الذي يتفق مع حاجاتهم الحالية والمستقبلية.
- مساعدتهم على تكوين اتجاهات وقيم إيجابية[10] ذلك أن القيم المركزية للفرد تؤثر في أحكامه وأفعاله إلى ما هو أبعد من الموقف المباشر أو الموقف المعين وذلك عن طريق إمداد الفرد بإطار مرجعي لإدراك وتنظيم الخبرة وللاختيار بين بدائل الفعل [11].
- مساعدتهم على تنمية الوعي بعالم الشغل ومصادره ومجالاته المتوفرة في المجتمع [12].

وفيما يلي سنورد بعض العناصر التي نبرز من خلالها دور المرشدين النفسانيين والموجهين التربويين:

- العمل على تحقيق الذات:ويكون ذلك بمراعاة حالات الأفراد والمهم في ذلك أن يصل الفرد العميل إلى اكتساب مفهوم موجب عن ذاته، بمعنى تحقيق تطابق مفهوم الذات الواقعي مع مفهوم الذات المثالي. الأمر الذي يستدعي بذل جهد من قبل أخصائي عملية التوجيه على مستوى إدراك الذات المثالية من جهة، وعلى مستوى تقبل الذات الواقعية من جهة أخرى ويتم ذلك بفضل المساعدة الإيجابية التي تؤدي إجرائيا إلى:
- تغيير الأنماط السلوكية السلبية إلى أخرى إيجابية.
- تعديل وتصحيح اتجاهات الفرد ونظرته المحدودة أي العمل على مستوى التمثلات والتصورات ومجال الميول والرغبات.

- تقوية قدرة الفرد على الاختيار واتخاذ القرار.
- تحليل العمل من جهة وفهم استعداداته وميوله وقدراته والفرص المتاحة أمامه [13] من جهة أخرى، فتحليل العمل يوفر معلومات دقيقة ومحددة عن مختلف مناصب العمل حسب مختلف المهن، وضمن أي الظروف الأمر الذي يفيد في الإعلام الموضوعي و يسهل إمكانية مطابقتها للبيانات المحصلة من تقنيات تحليل الفرد.
- تحقيق التوافق: ويكون تحقيق التوافق على المستوى الشخصي، الاجتماعي والدراسي...الخ ما يؤدي بالتالي إلى تحقيق الصحة النفسية.
- الوصول بالفرد إلى القدرة على توجيه الذات: ويعد هذا من الأهداف البعيدة التي يرمي لها التوجيه بمعنى أن يصبح الفرد قادرا على توجيه حياته بنفسه بذكاء وكفاية. وبذلك نكون قد ضمنا إعداده لمستقبل يكون فيه رجلا يحتل الموقع المناسب له ويتمتع بقدرة على التكيف حسب التغيرات الموقفية. وعند بلوغ هذا الهدف تعم الفائدة ليس على الفرد فحسب بل على أسرته ومجتمعه وحتى على الإنسانية جمعاء.
- العمل على تحسين العملية التعليمية : ويكون ذلك من خلال الاهتمام بما يلي :
أ- إدراك الفروق الفردية والتعرف على مختلف المستويات ومنه المساعدة على النمو في ضوء معرفة حدود القدرات، ويستحسن أن يكون ذلك بشكل مبكر في مرحلة ما قبل المدرسة داخل الأسرة وفي إطار الروضة.
ب- تزويد الأولياء، الأساتذة والمتعلمون أنفسهم بكافة المعلومات الضرورية لبناء الاختيارات السليمة واتخاذ القرارات الملائمة.
جـ- تمكين الأفراد وتعليمهم مهارات التعلم والتحصيل السليم.
وحتى يتم تحقيق ما سبقت الإشارة له يمكن إتباع أحد الاستراتيجيات التالية وفق خصوصية الحالة[14]:
1- الإستراتيجية التنموية (الإنمائية): وتكون من خلال القيام برعاية وتوجيه النمو توجيها سليما.
2- الإستراتيجية الوقائية: وتكون على مستويات عديدة فعلى المستوى الأولي يتم الاهتمام بالفرد من خلال محاولة منع حدوث أي اضطرابات، وإذا ما حدثت المشكلة يجب الكشف عنها مبكرا حتى يمنع تطورها، أما إذا تطورت ففي هذا المستوى يحاول الأخصائي التقليل من أثر الاختلال الناجم عنها (المشكلة).
إن إتباع الإستراتيجيتين السابقتين قد يفيد في تحقيق التوافق والصحة النفسية للأفراد، لكن إذا حدث ووقعت اضطرابات على مستوى الفرد رغم كل هذه الإجراءات فمن البديهي أن يلجأ إلى إستراتيجية أخرى التي قد تكون أعمقا وأعقد من السابقة ألا وهي إستراتيجية العلاج التي لا تكون دوما مجدية (100%) وفي كثير من الأحيان يكون مكلفة في الجهد والمال والوقت ...الخ.

من العرض السابق تتبين لنا أهمية الدور الذي يلعبه المختص النفساني في عملية التوجيه التي تعد محورا هاما في بناء شخصية الأفراد بناءا سويا ومن ثمة فلا مناص من إعطاء هذا الاختصاص العلمي مكانته والمختصون فيه مهامهم ضمن مواقع عملهم وتركهم يؤدون خدماتهم وفق الأسس العلمية . ويعد هذا شرطا أساسيا لنجاحهم

في مهامهم ذلك أن مجال تدخلهم كثير التأثر بالخصوصية الثقافية للمجتمعات الأمر الذي يفرض ضرورة أخذ ذلك بعين الاعتبار و بشكل جدي من قبلهم (المختصين النفسانيين) في مجالات التدخل العلمي بتكييف وبناء الأدوات الملائمة والتي نفتقدها حاليا.

المراجع

1-D' Hainaut L et al , Programmes d' études et éducation permanente. Vendôme, PUF, 1979,Passim.

2- مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد25، 1990.

3-D' Hainaut L et al, Op cit, Passim.

4- نعيم الرفاعي، التوجيه المهني المدرسي، منشورات جامعة دمشق،1994 .

5-جان دريقيون، التوجيه التربوي والمهني، ترجمة ميشال أبي فاضل، عويدات للنشر والطباعة، لبنان ،2000، ص39.

6- نفس المرجع، نفس الصفحة.

7- حامد عبد السلام زهران، التوجيه والإرشاد النفسي، 1998.

8- سهير كامل أحمد، التوجيه والإرشاد النفسي، مركز الإسكندرية للكتاب،2000 ، ص.60

9- مجلة اتحاد الجامعات العربية، مرجع سابق.

10- سهام درويش أبو عيطة، مبادئ الإرشاد النفسي، دار الفكر للطباعة، ط2، الأردن، 2002، ص 324.

11- لويس مليكة، سيكلوجية الجماعات والقيادة، الهيئة العامة للكتاب، ط 1، 1989.

12- سهام درويش أبو عيطة، مرجع سابق، نفس الصفحة.

13- سهير كامل أحمد، مرجع سابق، ص 7.

14- نعيم الرفاعي، مرجع سابق.